صحيفة تكشف خطة الأحزاب الكبيرة لتمرير "سانت ليغو" وسط معارضة المستقلين

توعد نواب مستقلون رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، بتقديم طعون جديدة على خلفية ما جرى في جلسة الاحد التي شهدت التصويت على قانون الانتخابات.

و استخدم الحلبوسي في حالة نادرة قوات حماية مجلس النواب لطرد أكثر من "30" نائباً معترضاً على القانون الذي اعتمد نظام «سانت ليغو» لحساب اصوات الفائزين بالانتخابات.

وخلال الجلسة التي استمرت الى الفجر كانت جبهة المؤيدين التي تضم الاحزاب الكبيرة قد استدعت بشكل عاجل ما بات يعرف بـ "الفئة الغائبة" من النواب.

وافاد نواب عن انهم شاهدوا في تلك الليلة برلمانيين يحضرون لأول مرة منذ بداية الدورة الحالية، وان بعضهم جاء على كرسي متحرك.

وكان البرلمان قد رفع جلسته فجر أمس الاثنين، عقب التصويت على قانون انتخابات يعود الى ما قبل

تظاهرات تشرين في 2019.

واثار هذا القانون موجة غضب الشارع ونواب مستقلين شكلوا خلال الاسابيع الماضية حلقة ضغط لمنع تمرير التعديل الذي كان مقترحا من الإطار التنسيقي.
وخلال الجلسة الاخيرة اظهرت مقاطع فيديو رئيس البرلمان محمد الحلبوسي وهو محاط بالعسكر الذين يفترض ان يتواجدوا خارج قاعة البرلمان.

و في تلك المقاطع كان رئيس البرلمان يلوح بشدة بالمطرقة التي يستخدمها لضبط ايقاع الجلسة فيما بدأت قوات الحماية بطرد مجموعة من النواب.
وكان هؤلاء النواب قد هتفوا وضربوا على المناضد داخل القاعة ضد قانون الانتخابات كما استخدم أحدهم الصفارة.

أحد النواب المستقلين الذين تم طردهم وهو باسم الغرابي تحدث عن كواليس ما جرى في تلك الليلة.

ويقول الغرابي: «جبهة المعارضة (الرافضة للقانون) كانت قد تصاعدت ووصلت الى أكثر من 80 نائباً، لكن ليس كل المعارضة ظهرت في المشهد».

النائب المستقل اشار الى ان بعض المعارضين فضل البقاء في الخلف بينما الآخرون ومنهم الغرابي بدأوا بالصراخ امام رئيس المجلس ضد "سانت ليغو".

وكانت القوى المتنفذة (المؤيدة لتمرير القانون) واجهت أكثر من مرة مشكلة في تأمين النصاب الكافي لعقد جلسة برلمانية فكيف إذا حدث النصاب هذه المرة؟

يقول الغرابي: "بدأت الاحزاب المتنفذة بالتهديد والضغط على النواب.. قام قادة الكتل بالاتصال بنوابهم وطلبوا منهم الحضور ورد الجميل على حصولهم على مقعد في البرلمان".

ويضيف النائب: "في تلك الليلة شاهدنا نوابا لأول مرة اشهادهم منذ بداية الدورة الحالية قبل سنة و4 أشهر، وكنا نظن بالبداية بأنهم موظفون في البرلمان".

وبين الغرابي ان "هؤلاء النواب هم من المجموعة التي تغيب بشكل دائم عن الجلسات اذ تم استدعاؤهم

وشاهدنا نائباً على كرسي متحرك وكانت هذه اول مرة يحضر الى المجلس".

وقدر نواب مستقلون وجود ما بين 100 الى 120 نائبا وصفوهم ب "الفضائيين" وهم متكرري الغيابات واغلبهم يعيش خارج العراق.

وهذه المرة الثانية التي تستخدم القوى المتنفذة طريقة الاستدعاء السريع للنواب المتغيبين لتحقيق النصاب، فقد حدث هذا في جلسة الاسبوع الماضي (قبل عطلة نوروز) التي مرر البرلمان فيها جزءا من القانون.

ووقتذاك قال نواب مستقلون إنهم شاهدوا نائبات يرتدين عباءات بشكل مقلوب، ونواب رجال يرتدون هنداما غير مناسب بسبب ايقاظهم من النوم واحضارهم الى الجلسة التي استمرت حينها الى الفجر.

بعد تحقق النصاب حاولت جبهة المعارضة ان تمنع تمرير القانون، وكان بعض المستقلين الذي طلبوا تخفيض «سانت ليغو» من 1.7 الى 1.5 قد استمروا بالرفض وهو ما زاد من حجم الجبهة.

لكن على النقيض كان مستقلون اخرون قد اصطفوا مع الاحزاب الكبيرة وأبرزهم بحسب النائب الغرابي: "النائبان حسين عرب، وحسن الخفاجي".

واضاف الغرابي: "هؤلاء من البداية كانت مواقفهم متذبذبة وليسوا معنا.. كانت لديهم تفاهمات مع الكتل الكبيرة".

بدأت اعمال الجلسة وتصاعدت هتافات المعترضين على قانون الانتخابات، وقرر الحلبوسي استدعاء حماية البرلمان في حالة نادرة لم تحدث الا مرة واحد قبل 7 سنوات ولكن بشكل أخف.

يضيف الغرابي متحدثا عما جرى: "منع شاخوان عبد ا النائب الثاني للحلبوسي ان يمس اي من الحماية النواب ونحن بالمقابل استمرينا بالهتاف".

بعد ذلك بدا رئيس البرلمان يفقد اعصابه – بحسب مقاطع فيديو- وصار يضرب بشدة بالمطرقة على المنضدة ويرتفع صوته.

يقول الغرابي: "كنا بين 30 الى 40 نائبا نصرخ ضد القانون حين قرر الحلبوسي بطلب من رئيس لجنة الامن والدفاع عباس الزاملي ان يطردنا من القاعة".

ويستغرب النائب المستقل: "كيف يقبل الزاملي وهو رئيس كتلة منظمة بدر (بزعامة هادي العامري) في البرلمان ان يستخدم اساليب قمعية وحزبه يفتخر بمقارعة نظام صدام؟".

واكد الغرابي ان رئيس البرلمان قد اشار الى الزاملي لإصدار امر بطرد المعترضين من الجلسة وقام النواب بالتصويت عليه.

وبدأت قوات الحماية بعد ذلك بدفع النواب المطرودين خارج القاعة، بحسب ما قاله الغرابي، فيما ظهرت صور للنائب محمد نوري وهو نائب مستقل وقد اصيب في رأسه، بينما نفى الغرابي انه شاهد استخدام تلك القوات للعنف ضد اي نائب.
وعقب اقرار قانون الانتخابات وفض الجلسة أكد الغرابي بان: "هناك مجموعة من الدعاوى والطعون التي سترفع ضد الحلبوسي والجلسة".

وكان النواب المستقلون توقعوا ان تصدر المحكمة الاتحادية خلال الاسبوع الحالي او القادم قرارها بالطعون السابقة المقدمة في الجلسة التي جرت قبل عطلة نوروز.